حدده في مخطط اجتماعي معين واستطاع أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي. والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامين هما: 1ـ مبدأ التكافل العام. 2ـ مبدأ التوازن الاجتماعي([61]). وقد انعكس اهتمام الإسلام بهذا الركن الرئيسي من اقتصاده في أول خطاب ألقاه النبي (صلى ا عليه وآله وسلم)وفي أول عمل سياسي باشره في دولته الجديدة فقد حث المسلمين على الإنفاق ولو بشق تمرة ومن لم يجد فبكلمة طيبة ثم آخى بين المهاجرين والأنصار فطبق مبدأ التكافل العام تحقيقاً للعدالة الإسلامية المتوخاة.

فالأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي: أولا: ملكية ذات اشكال متنوعة يتحدد التوزيع في ضوئها. ثانياً: حرية محدودة بالقيم الإسلامية في مجالات: الإنتاج والتبادل والاستهلاك. ثالثاً: عدالة اجتماعية تكفل للمجتمع سعادة قوامها التكافل والتوازن. الواقعية والأخلاقية: هناك صفتان أساسيتان للمذهب الاقتصادي في الإسلام تشعان في مختلف الخطوط وهما: (الواقعية) و(الأخلاقية) في الغايات والوسائل. إنه واقعي في غاياته لأنه يستهدف الغايات المنسجمة مع طبيعة الإنسانية فلا يشق عليها ولا يحلق في أجواء خيالية. وهو واقعي في طريقته إذ يضمن تحقيق غاياته ضماناً واقعياً مادياً فلا يكتفي بالنصح والتوجيه بل يضمن تحقيقها على كل حال. وإنه أخلاقي في غاياته لأنه لا يستمد غاياته من ظروف مادية مستقلة عن الإنسان كالماركسية التي تستوحي غاياتها من وضع القوى المنتجة، بل غاياته تعبّر عن قيم عملية